الشاهين للمنصور: لماذا لم يتم صرف البدل النقدي لإجازات العسكريين الضباط والأفراد؟

قدم النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع يستفسر فيه عن صرف البدل النقدي لإجازات العسكريين الضباط والأفراد.، وجاء في نص السؤال:

صدر القرار رقم (609) المؤرخ في 2020/2/24 والصادر من رئاسة الأركان العامة للجيش بشأن صرف البدل النقدي للإجازة الدورية لضباط الصف والأفراد، حيث يعتبر صرف بدل النقدي عن بيع رصيد الإجازات للعسكرين الفائق عن الحد المسموح به خلال خدمتهم، والذي من خلاله يحق للعسكرين بيع رصيد إجازاتهم السنوية بمقدار (60) يوماً في السنة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) كم يبلغ عدد ضباط الصف والأفراد الذين تقدموا بطلب صرف بدل نقدي عن رصيد إجازاتهم منذ صدور القرار وحتى تاريخ ورود السؤال؟

2) لماذا لم يتم صرف البدل النقدي للإجازات حتى الآن؟ وما هو الوقت المحدد لصرفها؟ خاصة وأنهما ميزة وظيفية مستقرة.

الدلال لـ الحربي: ما أسباب عدم السماح لـ« ذوي الاحتياجات » بـ « التعليم عن بعد »

رياض عواد

أعلن النائب محمد الدلال عن توجيه سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي، وجاء في نص السؤال:

يحظى إخواننا وأبناءنا من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين بدعم الدولة في كل الظروف والأحوال وهو دور هام للدولة ومؤسساتها نص عليه الدستور والمواثيق الدولية وتم تفعيله في التشريعات المختلفة ، وقد فوجئ الكثيرون من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين وذويهم مؤخراً من صدور قرار من وزارة التربية بعدم السماح للمدارس الخاصة المعنية بتعليم ذوي الإعاقة بمباشرة التعليم عن بعد مع الطلبة من المعاقين، على الرغم من أن التعليم عن بعد يعد لغالبية ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين الأنسب والأفضل من العديد من الجوانب، وقد أدى ذلك القرار المستغرب من وزارة التربية إلى استياء كبير لدى الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين وأهاليهم وكذلك المدارس التي تعني بتدريسهم ، ونظراً لأهمية ذلك، لذا يرجى إفادتنا بالآتي:

1 – ما هي الأسباب التي دعت وزارة التربية لإصدار قرار بعدم السماح للمدارس الخاصة بتعليم المعاقين عن السماح بالتعليم عن بعد.

2 – الأفادة عن السبب في عدم أعتماد خطط المدارس الخاصة بنوعيها (الأجنبية ، العربية) ومدارس التربية الخاصة المعنية بدراسة الطلبة ذوي الإعاقة.

3 – ما هي الأشتراطات السلطات الصحية لعودة مدارس التعليم الخاص والنوعي ومن هي الجهة المشرفة علي مراجعة تطبيق تلك الأشتراطات في المدارس، مع موافاتي بمراسلات وزارة الصحة لوزارة التربية في هذا الشأن.

4 – هل لدي وزارة التربية خطة بشأن التعليم الخاص والنوعي لأستكمال العام الدراسي (2019/2020) وبدء العام الدراسي (2020/2021) بشكل عام وعن تعليم ذوى الإعاقة بشكل خاص.

5 – هل تم التنسيق بين وزارة التربية – التعليم الخاص والنوعي والهيئة العامة لشؤون ذوى الإعاقة بشأن أستكمال العام الدراسي (2019/2020) وبدء العام الدراسي (2020/2021) ، ولماذا لم أعتماد خطة هيئة الإعاقة بشأن عودة أستقبال الأشخاص ذوى الإعاقة بالمؤسسات والمراكز التأهيلية مع موافاتي بالمراسلات المتبادلة بين وزارة التربية والهيئة العامة لشؤون الإعاقة في هذا الشأن.

6 – هل قامت وزارة التربية بدراسة الآثار النفسية المترتبة علي بقاء الطلبة من ذوي الإعاقة في المنازل وأنقطاعهم عن مدارسهم لمدة تتجاوز 7أشهر منذ بدء جائحة كورونا في شهر فبراير الماضي ، وماهي الخدمات النفسية التربوية التي قدمتها للطلبة لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا ؟.

7 – ماهي الآلية المعتمدة لدي وزارة التربية في التعليم الخاص والنوعي في مواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث؟.

8 – ما هي البرامج والخطط القائمة لدى كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والجامعات الخاصة بشأن التعليم عن بعد لذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين في ظل الظروف الحالية مع موافاتي بخطة الوزارة في هذا الشأن للعام الدراسي القادم.

محمد الدلال

الهاشم: تأجيل اجتماع المالية المقرر لمناقشة « الدين العام » بسبب اعتذار الشيتان عن عدم الحضور

قالت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائبة صفاء الهاشم: إن تم تم تأجيل اجتماع اللجنة حول متابعة قرار مجلس الأمة في جلسته الاخيرة بشأن مشروع القانون الخاص بالدين العام ،بسبب اعتذار وزير المالية براك الشيتان عن عدم الحضور .

وأضافت رئيسة اللجنة في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس أن وزير المالية اعتذر عن عدم حضور الاجتماع رغم أنه تعهد أنه سيقدم الى اللجنة خلال أسبوعين خطة واضحة وتبريرات بشأن توجه الحكومة للاقتراض.

من جانب آخر استغربت الهاشم قرار مجلس الوزراء أمس بشأن تشكيل لجنة برئاسة الشيخ مشعل جابر الاحمد ليتولى تشخيص المستجدات التي طرأت جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا وانخفاض اسعار البترول وتأثر الموارد المالية للدولة ومراجعة الخطط والاجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني.

وبينت أن من بين تلك الاختلالات ما ورد في الوثيقة الاقتصادية والإجراءات المقترحة لخفض المصروفات وإعداد برنامج عملي متكامل ومدروس الاصلاح المالي والاقتصادي يرتكز على محاربة الفساد ومعالجة الهدر والمصروفات غير المبررة في مختلف الأجهزة الحكومية.

وقالت: مللنا من تشكيل اللجان دون تحقيق نتائج ملموسة خاصة أن سعر برميل النفط قد ارتفع والعجز التقديري الذي وضعته الحكومة كان على أساس أن قيمة البرميل وصلت الي 30 دولار واليوم وصلت قيمته الي 44 دولار"، معتبرة أن اللجنة عبارة عن "قص ولزق" من سابقاتها.

ووجهت الهاشم حديثها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء متسائلة هل هناك اختلاف بين اللجنة المشكلة وبين اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي؟ وماذا يفعل وزير المالية والجيش الموجود في وزارته؟

ولفتت إلى أن لجنة التحفيز الاقتصادي برئاسة محافظ البنك المركزي صدر عنها تقريراً ولم يطبق منها وزير المالية الحالي حرف واحد.

ورأت أنه يتعين على وزير المالية أن يبين ما هي الحلول المطلوبة لمعالجة تداعيات أزمة فيروس كورونا؟ خاصة وأن العالم بأكمله تدارك تلك التداعيات بينما نحن في الكويت ما زلنا ندرس سبل لمعالجة تداعيات تلك الأزمة.

وقالت الهاشم: إن تداعيات ازمة كورونا واضحة وخطة الإصلاح الاقتصادي واضحة وتقليص المصروفات واسترجاع الأرباح المحتجزة طريقها واضح وآلية هيكلة الهيكل الإداري في الدولة كذلك واضحة.

واعتبرت أن تشكيل تلك اللجنة هو مضيعة للوقت، مشيرة إلى أن رئيس اللجنة لم يستطع عمل شيء فيما يخص تشجيع الاستثمار المباشر ولم يتم تبيان ما هي المدة التي سيطبق فيها اساسيات تشكيل اللجنة.

وقالت الهاشم: إن الناس ملت والمشاريع تخسر وتقرير البنك المركزي وضع الحلول الا ان وزير المالية غير قادر علي التطبيق، مطالبة بوجود شخص باستطاعته التنفيذ.

وأشارت إلى أن قانون الدين العام تم رفضه من قبل مجلس الامة وذلك لعدم وجود جدية من الحكومة في تقنين الدعم والمساواة في ذلك، فلا يجوز تقديم دعم لمن يبلغ دخله 20 مليون بالعام بنفس حجم تقديم الدعم لمن لا يملك إلا راتبه.

وأعلنت الهاشم رفضها رفع رسوم الماء والكهرباء في وثيقة الخطة الاقتصادية مؤكدة ان لجنة الميزانيات رفضت أمس الحساب الختامي ووافقت على الميزانيات بسبب ارتفاع كمية الهدر الذي تستنزف جسد الدولة خاصة وأن التركيبة السكانية غير عادلة ، وان العجز الحاصل هو بسبب سوء الاداء

صفاء الهاشم

نواب يقترحون تعديل قانون « 23 » بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة

د. محمد الحويلة

ماجد المطيري

عبدالله فهاد العنزي

عسكر العنزي

تقدم النائب د. محمد الحويلة مع مجموعة من النواب باقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة، وإعطائه صفة الاستعجال، وذلك لدعم قضية كويتيون بلا رواتب

ونص الاقتراح:

أتقدم بالاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة، مشفوعاً بمذكرة الإيضاح، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مقدم الإقتراح

ماجد مساعد المطيري– د. حمود عبدالله الخضير– عبدالله فهاد العنزي– د. محمد هادي الحويلة– عسكر العنزي

إقتراح بقانون: بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة

– بعد الاطلاع على الدستور

– وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والقوانين المعدله له.

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة والقوانين المعدله له .

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدله له .

– وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه.

– تضاف مادة أولى مكرر إلى احكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 2013 بالنص الآتي

تضاف مادة أولى مكرر إلى احكام القانون رقم 12 لسنة 2011 بالنص الآتي:

-مادة أولى مكرر :-

أ / في الاحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة بسبب الكوارث أو الأزمات أو الاضطرابات أو تفشي الأوبئة وذلك حماية لأمن والسلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد ، تستحق المساعدات العامة للفئات التالية :-

1 – المواطن الكويتي الذي حال وقف العمل بالجهات الحكومية والقطاع الخاص على استيفاء اجراءات تعيينه.

2 – الموطن الكويتي الذي يعمل بالخارج وبسبب جائحة كورونا رجع إلى الكويت ولم يستطع أستلم راتبه ولم يستطع التسجيل بأي عمل (حكومي أو خاص).

3 – المواطن الكويتي الذي قدم استقالته من جهة عمله ولم يستطع التقديم على ديوان الخدمة المدنية أو القطاع الخاص.

4 – المواطن الكويتي الذي تم ايقاف راتبه من جهة عمله لسبب اداري ولم يقوم بعمل تظلم لجهة عمله.

–5 اليتامى الذين تم ايقاف راتبهم التقاعدي من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمتوفي لحين عمل تسوية بين الأيتام.

6 – المواطن الكويتي الذي تم إيقاف بدل البطالة عنه ولم يصدر قانون بتمديد بدل بطالة ولم يستطيع التسجيل بسبب التعطيل.

7 – المواطنين المسجلين على وزارة الشؤون الذين تم إيقاف مساعداتهم بسبب عدم تحديث البيانات أو الذين استوفى الشروط ولم يستطيعوا التسجيل بسبب التعطيل.

8 – الفئات الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص

ب -يجوز لكل مواطن او مواطنة من لم يرد بشأنه نص أو قرار، قد أصابه الضرر نتيجة وبسب الأغلاق مرافق الدولة العامة بسبب انتشاء الأوبئة أو حدوث اضطرابات أو وقوع كوارث طبيعية ان يتقدم بطلب صرفه مساعدة اجتماعية جبراً للضرر الواقع عليه وذلك بعد تقديمه ما يثبت الضرر الواقع عليه، شريطة عدم وجود اي مصدر دخل له.

(مادة الثانية)

يكون صرف المساعدات للفئات المذكورة بالمادة الثالثة مكرر بصفة مؤقتة و استثنائية وتوقف المساعدات بزوال المانع أو حصولهم علي الوظيفة أو توافر مصدر رزق أخر لهم – أيهما أقرب – شريطة ان يكونوا مقيمين داخل دولة الكويت.

(مادة الثالثة)

يسري صرف المساعدات العامة للفئات المذكورة بالمادة الثالثة مكررا بفقرتيها اعتبارا من تاريخ ايقاف وتعطيل العمل بالمرافق العامة للدولة وحتى تاريخ عودة العمل بمرافق الدولة أو زوال المانع – أيهما أقرب – على ان تسري لهم المساعدات بأثر رجعي.

(مادة الرابعة)

يلغي كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

(مادة الخامسة)

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة:

نص الدستور في مادته الحادية عشر) تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية (كما نص في مادته الخامسة والعشرون) تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة (وباستقراء نصوص المواد سالفة الذكر ، فإن من واجب الدولة تجاه شعبها ان تكفله وقت المحن والأزمات العامة والكوارث و انتشار الأوبئة ، ولما كان قد اجتاح العالم فيروس كوفيد 19 المستجد) فيروس كورونا (ومنها دولة الكويت الأمر الذي حدا بحكومة دولة الكويت اتخاذ التدابير الاحترازية التي من شأنها الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 – كورونا – في البلاد ، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم) 391 / 8/ أ(المتخذ باجتماعه الاستثنائي بتاريخ 11/ 3/ 2020 بشأن تعطيل العمل في وزارات الدولة من الفترة 12 / 3/ 2020 . 2020/ 3 / 26 حتى إلا إنه ما كان في الحسبان أن تستمر فترة الإغلاق كل هذه الفترة وصدور قرارات وتدابير احترازية أخري مثل فرض حظر التجوال الكلي و الجزئي في جميع أركان البلاد ، فقد أدي ذلك كله الي وقوع الضرر علي فئة من الشعب الكويتي تمثلت بجعلهم دون مصدر دخل طيلة فترة الإغلاق وهذه الفئة تعرف تحت الإسم المتداول إعالمياً) كويتيون بلا رواتب (، فقد فقدت هذه الفئة مصدر دخلها الوحيد جراء الإغلاق وتتمثل هذه الفئة في المواطن كان يستوفي أوراق تعيينه في الجهات الحكومية و لم يتمكن من استيفائها بسبب إغلاق مرافق الدولة وكذلك من استوفي أوراق تعيينه ولم يصدر قرار رسمي بإستلامه العمل ، وكذلك موظفي القطاع الخاص الذين لم يتمكنوا من إستيفاء أوراقهم هيئة العامة للقوي العاملة لصرف بدل العمالة لهم ، وكذلك المتوفي تاركاً لتقديمها للخلفة يتامى لم يتمكنوا من صرفهم معاشهم متوفيهم التقاعدي بسبب الأغلاق ، وكذلك السيدات الكويتيات المطلقات و الأرامل اللاتي لم يتمكنوا من تحديث بياناتهن بسبب الأغلاق فتوقف صرف المساعدات لهن ، وكذلك موظفي الدولة الذين صدر ضدهم جزاءات تمثلت في انقطاع راتبهم ولم يتمكنوا من الطعن او التظلم علي قرار وقف راتبهم بسبب الأغلاق وكذلك من تقدم باستقالته ولم تستوفي أوراقه لصرف دعم البطالة ... وغيرهم من انقطعت بهم السبل وحالت فترة الأغلاق بينهم وبين مصدر دخلهم الوحيد . لذلك نري أن واجب الدولة وكحق دستوري لتلك الفئة من المواطنين المتضررين بسب أغلاق وزارات الدولة ولم تقوم الحكومة بالنظر بعين الرحمة والرفق لهؤلاء المتضررين و مساعدتهم في استيفاء أوراقهم أو صرف مساعدات لهم تساعدهم علي مواجهه هذه الجائحة . ما محاولين إنصاف هذه الفئة و جبر لذلك كان لزا علينا أن نتدخل بإستخدام حقنا التشريعي الضرر الواقع عليهم بإقتراح بتعديل قانون المساعدات العامة رقم 12 لسنة 2011 بشمول القانون لهذه الفئة ومنع حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

« الشباب والرياضة » تنتهي من التصويت على مشروع قانون بشأن الاحتراف والاستثمار الرياضي

جانب من اجتماع اللجنة

انتهت لجنة الشباب والرياضة خلال اجتماعها أمس من التصويت على مشروع بقانون في شأن الرياضة فيما يتعلق بالاستثمار والاحتراف الرياضي.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح عقب الاجتماع: إن اللجنة بصدد كتابة تقريرها حول القانون تمهيدًا لإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة، مشيرًا إلى إدخال بعض التعديلات المتفق عليها مع اللجنة الأولمبية الكويتية ووصول موافقات الاتحادات المعنية.

وأكد الفضل أن القانون الذي حظي بموافقة كل الجهات المعنية ومنها هيئة الرياضة والاتحادات المعنية واللجنة الأولمبية الكويتية سيوفر بيئة رياضية تخلق فرص عمل ووظائف.

وبين أن القانون ابتعد عن المفهوم السائد بأن الرياضة هواية تدعمها الحكومة، وجعلها مجالًا تنافسيًا يدر الأموال للاعبين والفرق المساندة الطبية والفنية والإعلامية.

وأضاف أن القانون لم يغفل الألعاب الفردية ونص القانون على شمول لاعبي الأندية المتخصصة في الألعاب الفردية.

ولفت إلى أن أهم ما جاء في القانون هو الجهة التي ستدير هذه المنظومة الاحترافية، مؤكداً أنه تم الاتفاق على شكل هذه المنظومة وتنظيم هيئاتها بشكل متوازن ويحقق الشفافية بأعلى مستوى.

وأكد أن اللجنة سلكت أفضل الطرق في إعداد القانون بالاعتماد على الأنظمة الأوروبية واقتباس الجوانب الجيدة التي تواكب القوانين المحلية، وتطبيق كل معايير الشفافية ومتطلبات الميثاق الأولمبي والقوانين المحلية السارية.

وأفاد بأنه سيتم نشر القانون وعرض فيديوهات إيضاحية مصاحبة حتى تكون هناك فرصة للرياضيين والمعنيين بالشأن الرياضي لطرح تعديلاتهم قبل إقراره بالمداولتين الأولى والثانية